الارهاب والديمقراطية

الدكتور البير رحمة

مجلة الحقوق والعلوم السياسية - العدد السابع -2016/1

"الناس بطبيعتهم لا يميلون إلى الأفراد العنيفين وسيّئي الأخلاق، ولا يجلّونهم بملء اختيارهم، وإذا حدث وإن استطاع بعض أصحاب القدرة والعنف استغفال وخداع مجموعة من الناس لفترة، فإن أوراقهم سرعان ما تنكشف وينقلب الأمر عليهم وينفض الناس من حولهم إن لم ينقلبوا عليهم"1

ان قضية الارهاب التي أصبحت تهدد سلامة الشعوب واستقرار الانظمة السياسية القائمة واستمراريتها والقضاء على كل اشكال الديمقراطية ، تستوجب الاهتمام بها بشكل جدّي في عصرنا الحالي ، خاصة لناحية التمهيد لايجاد الحلول لمسبباتها وسلبياتها المحتّمة ؛ بالرغم من الاعتقاد في عصرنا الحالي بان عهد الفوضى والارهاب بشكل عام قد انتهى . ولكن في الواقع ان هذه الظاهرة مازالت سائدة ، لا بل تفاقمت وهي تتخذ نهجاً حديثاً ان لجهة استعمال الارهابيين للوسائل التكنولوجية المتطورة ،أو لناحية مدى انتشارهم في العالم الديمقراطى وغير الديمقراطي ، حيت امكن القول ان الارهاب " يتمثل بتدمير الاسس التي تقوم عليها

1 مساوئ الفرقة: الإمام محمد الحسيني الشيرازي، مؤسسة المجتبى، بيروت، 2001 ص1

الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة"1 فالمنظمات الارهابية المعاصرة وجدت؛ بشكلٍ او بآخر، في المجتمعات الليبرالية التسهيلات الاعلامية ، وامكانية التنقل واجراء الاتصالات اللازمة ، واخذت تتحرك داخل الانظمة . فكانت المانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية في مقدمة الدول التي عانت من ضغطها ، او ربما كانت احدى محطات انطلاق الارهاب الى العالم الآخر ، كما يعبّر الكثير من المفكرين والمحللين . فالارهاب (السياسي المعاصر كما يقال) لا يعبر عن نزعة ايديولوجية فحسب ، لأن هذه الظاهرة اتخذت احجاماً لم تكن تتوقعها بشكلٍ او بآخر . لأن الارهاب اصبح يشكّل بعداً استراتيجياً في العلاقات الدولية المعاصرة بعدما لجأت بعض الانظمة أو المجموعات الى استخدام جهات ارهابية بغية فرض شروطها ، وزعزعة سيادة دول اخرى .

من هنا يمكن القول بأن الارهاب له وجه سياسي مهم كونه وسيلة لفعل سلطوي او تسلّطي فهو وجه من أوجه وأشكال العنف السياسي . مع العلم بأن هناك تداخلاً بين آليات كلٍ من العنف والعنف السياسي والارهاب .

بما ان الارهاب هو عنف فهو يناقض الديمقراطية مبدأً وهدفاً فهي ركن اساسي في العمل السياسي أي تداول السلطة ، ولكن المسألة تزداد تفاقماً وتعقيداً عندما نرى ان الارهاب يتنافى مع الديمقراطية وهو في الوقت عينة يحتمي - يؤثر ويتأثر - بالانظمة الديمقراطية في أكثر الاحيان لينطلق من رحمها فيتخذ وجهاً سياسياً عندما يُستعمل من أجل الوصول الى السلطة ، فكيف لنا ان نعتبره سياسياً وهو موجّه ضد احدى أهم المبادئ السياسة أي الديمقراطية ، فهل يجوز اعتبار الشيء وضده في آن معاً سياسياً ؟ من هنا لا مجال للمعايشة بينهما (بالرغم من وجودهما مع بعضهما البعض في عدّة مجتمعات) حيث لا يمكن للأعداء السكن في نفس

---

1 Furet, François,Trrorisme et democratie,Fayard, Paris 1985 , P.7

المكان؛ وذلك على نقيض ما يزعم البعض ، في تسويغ اعتماد الارهاب ضد حكّام متسلّطين من اجل ارساء الديمقراطية . فالحل يكمن اما بإرساء الديمقراطية اوبالارهاب والرهبة والتسلّط.

ان المسألة تصبح اكثر تعقيداً عندما نجد بأن الارهاب حظي اثناء انطلاقته بالتسهيلات المهمة من جراء الانظمة الديمقراطية التي تحاربه مبدئياً ، فهل باستطاعة الانظمة الديمقراطية هذه ان تمنع او تحارب الارهاب ؟ وبالتالي هل يمكنها البقاء في ظل الارهاب والحكم المستند على الاستبداد ؟ خاصة وان تاريخ البشرية مشوب بممارسات العديد من السلاطين والحكام باستخدامم القوة المفرطة والرعب أحياناً من اجل السيطرة على مصائر الشعوب والدول والاقاليم . من هنا تُتطرح الاشكالية مجدداً حول أحقية او شرعية استعمال القوة ومن قبل مَنْ ؟ إذا صح التعبير .

بهذا نتطرّق الى ما بحثه بعض العلماء1 ، على سبيل المثال ، في تفسير ظواهر نشأة وتكوّن الدول والممالك وتطورها ، فتوصّلوا في ذلك إلى نظريات منها نظرية "العقد الاجتماعي" بين الحكّام والمحكومين، ونظرية "الأسر والعائلات الملكية" ثم "نظرية القوة" التي تفيد بأن الدول والممالك عادة يبنيها المنتصرون والأقوياء في الحروب أصلاً ، ثم إن توسع الممالك والدول هو أيضاً رهن بقدرة الأقوياء من قادة الأمم والشعوب وعليه تركّز بعض هذه النظريات على أن نشأة الإمبراطوريات وتطوّرها ، يعود إلى القوة من حيث هي. وكثيراً ما يستدعي هذا ،على سبيل المثال ، العودة بالذاكرة الى قصة الاسكندر المقدوني مع القرصان الذي استوقفه الأسكندر أسيراً آنذاك وهو يمارس قرصنته على السفن عبر البحار،

---

1 - حول هذه النظريات يمكن مراجعة: إسماعيل علي سعيد، دراسات المجتمع والسياسة، دار النهضة الأدبية، بيروت 1988، ص153.

فقال الاسكندر: كيف تجرؤ على العبث هكذا بالبحار؟

أجاب القرصان: وكيف تجرؤ أنت على العبث بالعالم كله؟ إني أقوم بذلك على قاربٍ صغيرٍ فحسب، بينما أنت تقوم به على رأس بحرية ضخمة . أنا أُدعى سارقاً أما أنت فتدعى إمبراطوراً1.

ان هذا المثل يختصر جدوى طرح الاشكالية حول حسم مسالة أحقية استعمال القوة والرعب وتعقيداتها بشكلٍ دائم من قبل الافراد والمجموعات والمؤسسات والسلطات الحاكمة والدول على حد سواء، حيث ان اشكالية علاقة القوة بالشرعية او علاقة القوة بالسلطة او شرعية القوة ما زالت مطروحة اليوم وبشكل جدّي خاصة لناحية تفاقم وجود الارهاب والارهابيين في الكثير من البلدان ، فهم يشرّعون، من غير وجه حق ، استعمالهم للقوة والرعب استناداً الى الامبراطوريات السابقة او الحالية ، أو بعض الشرائع والمعتقدات الدينية المزعومة ، وهنا تكمن المشكلة او المعضلة الكبرى اثناء معالجة المقولة التالية : كيف يمكن اعتماد معايير تقفل الابواب امام الارهاب والارهابيين لصدّهم او منعهم من استغلال منطق القوة والعنف بداعي إرساء قواعد الديمقراطية وهم مَن يدمّر كافة أشكال الديمقراطية والحضارة الانسانية وأي رقي اجتماعي في عالم اليوم . فالمشكلة هذه ما زالت تتفاقم وتشكل خطراً محدقاً بالبشرية في عصرنا الحالي ومسقبلاً ، ما يستوجب العمل على نبذ العنف من المجتمعات العصرية ولدى الدول والانظمة في الكثير من البلدان وخاصة منها مَن يعتمد او يدّعي الديمقراطية والتطور والحداثة والعصرنة وغير ذلك .

ان هذه المسألة تحتاج الى معالجة متأنيّة من خلال تحديد وتحليل الدوافع والخلفيات الكامنة خلفها ، واخذ العبر لبلورة الوجه الحقيقي للارهاب في مسيرته ضد الديمقراطية – على الرغم

1- د. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، القوة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1983 ، ص117.

من استفادته منها - فالارهاب يعتبر ضد السياسة وأهدافها وضد العمل السياسي بشكل عام . فالسياسة كما هو معروف تنبذ كل أشكال العنف كونها ترتكز في اهم جوانبها على حل المشاكل بالطرق السلمية وتعتمد على الطرق الديمقراطية في غالب الاحيان كأساس حضاري في حكم وتسيير امور العديد من عالمنا اليوم .

من هنا لا يمكن للسياسة ان تتماشى مع معادلة الديمقراطية والارهاب (أي المبدأ ونقيضه) في الوقت عينه فاما تنتصر السياسة المتمثلة بالديمقراطية او ان الغلبة للارهاب . ومن ينتصر في النهاية يحكم ، فان كانت الغلبة للارهاب، له ان يحكم الشعوب او بعضها وبالتالي تخسر السياسة ومن ضمنها الديمقراطية ، وان كسبت هذه الاخيرة تلك المعركة بات على الارهاب الرحيل من عالمنا العصري .

المعالجة هنا تتطلب توضيح وتحديد المفاهيم والمرتكزات الاساسية والمصادرلكل من الارهاب والديمقراطية إسهاماً في توضيح الاشكالية المطروحة بينهما بشكلٍ خاص، وتسليط الضؤ على المأزق المعضلة بشكلٍ عام .

لذلك يجب معاجة مسألة الارهاب والديمقراطية من خلال تحديد هما كلٌ على حدة ، في البداية ، بغية الوصول الى الحقيقة والخلفيات والابعاد الكامنة خلف نشأتهما من حيث المبدأ ، والتي تلعب الدور المؤثر على بعضهما البعض من ناحية، ولازالة اي لبس اثناء المعالجة من ناحية اخرى نظراً لارتباط تلك المعادلة وتأثيرها على مستقبل الاستقرار البشري من النواحي كافة . ومن ثم عرض الاشكالية بينهما .

القسم الاول - مفهوم الارهاب والعنف

ما زال الالتباس يحصل بشكل مهم حول تحديد الارهاب والعنف بين من يعتبرهما وسيلة مشروعة من اجل التحرر والتحرير من الاحتلال ، وبين من ينفي هذه الشرعية بالمطلق ، لذا يجب ان نستعرض ماهية الارهاب والعنف بشكل عام .

البندالاول : العنف والارهاب

ان الجدلية القائمة بين الارهاب والعنف هي من الثوابت نظراً لتداخلهما وترابطهما كعلاقة السبب بالمسبب ، لذلك لا يمكن ايضاح الارهاب الا من خلال تعريف او تحديد العنف الذي هو المصدر الأهم للارهاب .

الفقرةالاولى : العنف

العنف يعني بحسب الموسوعة العلمية (UNIVERSALS) كل فعل يمارس من طرف جماعة أو فرد ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً وهو فعل عنيف يجسّد القوة المادية أو المعنوية . كما ذكر قاموس (WEBSTER) أن من معاني العنف ممارسة القوة الجسدية بغرض الإضرار بالغير ، وقد يكون شكل هذا الضرر مادياً من خلال ممارسة القوة الجسدية بالضرب ،أو معنوياً من خلال تعمّد الإهانة المعنوية بالسباب أو التجريح أو الإهانة . إذاً العنف هو سلوك ،أو فعل يتسم بالعدوانية ويصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً وسياسياً . مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى . فالعنف بحسب ما اوردته مجموعة ويكيبيديا WIKIPEDIA هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد النفس (الذات) أو ضد أي شخص آخر بصورة متعمّدة أو إرغام الفرد على إتيان هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرّض له من أذى. وتشير استعمالات مختلفة للمصطلح إلى تدمير الأشياء والجمادات كمثل تدمير الممتلكات

وغيرها. ويُستخدم العنف في جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخرين، كما أنه يعتبر من الأمور التي تحظى باهتمام القانون والثقافة حيث يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تفشّيها. ومن الممكن أن يتخذ العنف صورًا كثيرة تبدو في أي مكان على وجه الأرض، بدايةً من مجرد الضرب بين شخصين والذي قد يسفر عن إيذاء بدني ، انتهاءً بالحرب والإبادة الجماعية التي يموت فيها ملايين الأفراد . والجدير بالذكر أن العنف لا يقتصر على العنف البدني فحسب . فهو الإيذاء بكل درجاته ومندرجاته ، ومنه الضرب والقتل بكل أنواعه . وكذلك كل ألوان التعذيب الجسدي أو النفسي كالتخويف مثلًا وإثارة الذعر . وكلّه داخل في العنف العصبي .

اما مظاهر ومصادر وأشكال العنف فهي متعددة ومتشعبة نذكر منها على سبيل المثال :

أ- العنف السياسي :

المقصود بالعنف السياسي كل فعل من أفعال القوة المؤذية ، الذي تلجأ إليه جماعة ما سياسية (حزب، سلطة، جماعة أهلية..) بقصد تحقيق هدف ما تسعى إليه مثل حيازة السلطة، أو الحاق ضربة بالخصم، أو إجباره على الاعتراف بمصالحها، أو نشر الرعب في صفوف قواه وجمهوره ، أو تغيير هوية الدولة ، أو الانفصال عنها ، وسوى ذلك من أهداف . والعنف ، بهذا المعنى العام والشامل ، متعدد المصادر. من مصادره السلطة ، والمجتمع ، والفرد، وأحياناً الدولة نفسها، ولا يقبل بالتالي الاختزال حصراً إلى جماعات العنف السياسي . فيهدد استقرار أوطان . وعليه، فهو يتخذ العناوين التالية1 :

1 - د. لطفي حاتم ، بحث تحت عنوان "المنافسة الرأسمالية وعنف السياسة الدولية " مجلة الثقافة الجديدة ، العراق ، العدد376 ، تموز 2014

- عنف سياسي ناجم عن تعاقب الانقلابات العسكرية وما ينتج عنها من تبدلات سياسية واجتماعية .

- عنف احتكار السلطة ، الذي يؤدي الى عنف ثوري مضاد .

- عنف بين الفصائل الوطنية ولّده ضعف الطبقات الاجتماعية وسيادة الإيديولوجيا السياسية .

- العنف الحربي : مصدره حروب تتصف بلون أعمق . وهي الحروب النووية ، أو التي تستخدم الغازات السامة ، أو الأسلحة الفتاكة والمحرقة ، أو الحروب التي تضرب المستشفيات أو مساكن المدنيين . وكذلك الحروب التي تدمر مدنًا بأكملها ، وتقضي على حضارات ، وتخلف مجموعات من المشوهين والمعوقين .

ب- عنف على مستوي فردي واجتماعي ونفسي :

ومن أمثلته الزجر الشديد، والتوبيخ القاسي، والتركيز بالاستمرار على الأخطاء، وتحطيم الشخصية . وقد يدخل في هذا المجال نوع من العنف هو:

- عنف الإهانة: ويشمل التهكم اللاذع والتشهير، والتجريح ، والتجاهل، والمقاطعة ، والشتيمة والسبُّ... وما إلى ذلك من ألوان القتل الأدبي أو المعنوي . وقد تصحب ذلك عبارات من التهديد .

- عنف العتاب: ويشمل العتاب الشديد القاسي الذي يجرح ، وربما لسبب تافه لا يستحق ذلك . وقد يستمر طويلًا ، ومكشوفاً ، أو يكون مصحوبًا بأسلوب عصبي وبألفاظ لا تليق. وقد يصبح طبعاً في الانسان. فيعاتب على كل صغيرة وكبيرة حتى يفقد أصدقاءه.

- العنف السلبي ، مثال ذلك شخص لا يقدر على العنف الإيجابي، فيلجأ إلى العنف السلبي ، مثال: الكآبة المستمرة، البكاء الدائم، الإضراب عن الطعام ، الصمت الحزين، الانسحاب...

- عنف الادمان: فقد يوجد ميول لمحاربة الإنسان بعنف حتى تدميره بالكامل ، مثل ادمان الجشع دون حدود . وادمان المخدرات ، وعادة الكبرياء . والمعروف أن الادمان لا يترك مكاناً للراحة .

- العنف المجتمعي : هو التسبب في أذى شخص بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع . ويأتي على رأس التصرفات التي تعد عنفاً اجتماعياً: ختان الإناث، الزواج المبكر، الرجم، وأد البنات، النفي ، وغيرها من التصرفات العدوانية التي تكون بسبب معتقد مجتمعي .

- العنف اللفظي : قد يكون العنف اللفظي من أكثر أنواع العنف انتشارا سواء كان يدرك مستخدميه بأنه عنف أم لا، وهو الكتابة أو النطق بالشتائم والألفاظ الخارجة تجاه شخص ما .

- العنف المادي : يبدو هذا النوع من أنواع العنف ظاهرا عندما يتمكن أحد من التصرف في الدخل المادي لشخص آخر دون موافقته أو إساءة استخدام أموال هذا الشخص . كالتحكم في عمله سواء بالمنع أو الإجبار، الاختلاس ، الابتزاز، إساءة استخدام التوكيلات أو الوصاية على أحد.

- الإهمال : ويعد الإهمال عنفاً عندما يكون الطرف المسؤول عن توفير رعاية أو اهتمام لأحد مقصراً في مسؤوليته أو ممتنعاً تماماً عنها.

- العنف النفسي : يعد العنف النفسي من الأنواع التي تترك أثراً كبيراً في النفس ويُعتقد أن الجميع قد تعرض له في وقت ما من حياته . وهو يكون عندما يقول أو يفعل أحد شيئاً يتسبب في إشعار الآخر بأنه غبي أو للا قيمة . على سبيل المثال وليس الحصر: اللوم، الغيرة، الاستهزاء، إتلاف ممتلكات الغير.

- العنف السيكولوجي : يحدث عندما يلجأ أحد للتهديدات أو التعليقات والتعاملات الدونية بهدف السيطرة على تصرفات الآخر وتوليد شعوره بالخوف والقلق . سواء كانت هذه التهديدات موجهة لشخص بعينه أو لأحد معارفه أو ممتلكاته . الترصد ، العزل الاجتماعي أو حتى الضغط على أحد ليتصرّف ما دون رغبته ، ومنعه من اتخاذ قراراته بنفسه .

- العنف الروحي : هو عبارة عن استغلال شخص ما للمعتقدات الروحية والدينية لشخصٍ ما ، أو الاستهزاء بمعتقداته الدينية ،او السعي الى توجيه السيطرة عليه من خلالها، أو محاولة اجباره على تغيير ديانته ، أو منعه من ممارسة شعائره ومعتقداته الدينية .

ج- عنف الإرهاب:

ويشمل جرائم الخطف للأفراد وللطائرات والسفن ، ومن أعماله تفجير السيارات الملغومة والرسائل الملغمة ، وكافة أعمال النسف والتدمير والتخريب ، والذعر . وكلها جرائم على مستوى بشع وغير مقبول انسانياً .

الفقرة الثانية : الارهاب

بما ان العنف يشمل جرائم خطف الافراد والتفجير والتدمير والتخريب والذعر فهو يستبطن في داخله إكراه الغير بالقوة على فعل شيء أو الاعتقاد بشيء دون إرادته . فهو إذاً إيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل ، أو بها جميعاً .

وليس هناك تحديد أو تعريف واضح متفق عليه لمفهوم الإرهاب سوى أنه الاستخدام المنسّق للعنف ، أو التهديد به من أجل الوصول إلى غايات سياسية1. اذ يمكن القول ، وبحسب بعض البحاثة بان هناك اكثر من 108 تحديدات لمفهوم الارهاب ، ما يثير الخلط واللبس والغموض السياسي والفكري لناحية هذا المفهوم. وعلى الرغم من ذلك نحاول ايجاز معنى الارهاب من خلال النقاط التالية :

يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي يشمل الاعتداءات الفردية والجماعية والتخريب وأعمال العنف المختلفة التي تقوم بها جماعة منظمة وخلق جو من الرعب والفزع وعدم الأمان..."2.

أما اتفاقية جنيف 1937م فقد عرّفت الإرهاب كالآتي:

ان الأعمال الإرهابية ضد دولة وتهدف أو تخطط إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص أو مجموعة من الناس أو لدى عامة الناس3. وهناك من يعتبر العنف على انه

1- د. ملحم قربان، المرجع السابق ، ص 64.

2 - نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، بدون تاريخ، ص18.
أنظر أيضاً: تجاني سيد أحمد، نظرية الجريمة السياسية في القوانين الوضعية المقارنة وفي الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة كلية الحقوق، 1984م.

3 نبيل أحمد حلمي،المرجع السابق ، ص29.

" الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعباً يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما ..."1.

يُعرّف القاموس السياسي الارهاب على انه : "محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية ، والارهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لارغام الشعب على الخضوع والاستسلام لها ، والمثال التقليدي هو قيام حكومة الارهاب ابّان الثورة الفرنسية عام 1793 لأغراض سياسية ، والارهاب وسيلة تتخذها دولة تفرض سيادتها على شعب من الشعوب لاشاعة روح الانهزامية والرضوخ لمطالبها التعسفية . أو تستخدم الارهاب جماعة لترويع المدنيين بغية تحقيق أطماعها حتى تفرض الأقلية حكمها على الأكثرية ...." 2

اما قاموس اوكسفورد Oxford Concise Dictionary of Politics فيعرف الارهاب على انه مصطلح لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق فيختلف في ذلك الأكاديميون والسياسيون ولكنه بصورة عامة يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة وتستعملها مجاميع سياسية نصبت نفسها في حكم أو قيادة مجموعات غير مركزية في دولة معينة ، ما يمكن وصفه بأنه " استخدام الخوف ضد الناس لتحقيق اهداف سياسية "3

---

1 نبيل احمد حلمي ،المرجع السابق ص28.

2- القاموس السياسي ، وضع احمد عطية الله ، دار النهضة العربية ، طبعة ثالثة ، 1968 ، ص45

3- Oxford Universal Dictionnary,Compled by Joyce M. Hawkins , OxfordUniversity press, Oxford,1981,P736

امام تعدد وتداخل التعريفات حاول احد البحاثة حصرها بحوالي أكثر من ماية تعريف(1) ولكن مجملها يدور في فلك متقارب لما نعرضه .

و منذ اوائل القرن الماضي غزت كلمة "ارهاب" و "ارهاب مضاد" وغيرها بالفعل ادبيات جميع فروع العلوم الاجتماعية ، فأصبح مصطلح الارهاب من أكثر المصطلحات شيوعاً في العالم 2 . وفي مجمل الاحوال تتلخص مفاهيم كلمة Terrorism أو الإرهاب بما يلي3:

- تعريف عصبة الأمم لسنة 1937 : الإرهاب هو عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس اشخاص أو مجموعة من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة.

- الأمم المتحدة: لايوجد لها تعريف واضح للارهاب

- تعريف A.P. Schmid الذي يستعمله علماء الاجتماع وفيه يعتبر الإرهاب أساليب متكررة تولد الخوف والقلق يقوم بها أفراد بإشراف مجموعات داخل دولة أو بإشراف الدولة نفسها وتكون أهداف العملية سياسية عادة وتختلف عن الاغتيالات بكونها ليست موجهة إلى شخص معين

1- Scmid, Alex, Political Terrorism,Amesterdam North Holland Publishing Company , 1983. P.119-158

2 -حسن الترابي ، ظاهرة الارهاب السياسي وتقويم حادثة 11 ايلول في اميركا ، مفهوم الارهاب ومجاله ، 2012 ، ص 26

3- http: ar.wikipedia.org./wikipedia

ويتم اختيار الأهداف لغرض إرسال إشارات إلى أكبر عدد من الناس والحكومات التي تمثلهم . فهو بالنتيجة الاستعمال المنتظم لعنف غير تقليدي من قبل جماعات تآمرية صغيرة1.

- تعريف الاتحاد الأوروبي: الإرهاب عبارة عن عمل عدواني متعمّد يقوم به أفراد أو مجموعات ويكون موجّه ضد دولة أو أكثر ، لغرض ممارسة الضغط على الحكومات لتغيّر سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية .

- تعريف الولايات المتحدة : أي عملية تشكل خطراً على حياة الإنسان والتي تُنافي القوانين الجنائية للولايات المتحدة أو أية ولاية من الولايات الأمريكية وحدثت إما داخل حدود الولايات المتحدة أو خارجها مستهدفة لمصالح أمريكية وغرض العملية تخويف المدنيين وترعيبهم والتأثير على الحكومة لتغيير سياستها.

- أن للكلمة معاني وتحديداً في العقيدة الإسلامية وتشير إلى تخويف أعداء الله استناداً إلى النص القرآني "وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل تُرهِبون به عدوُّ الله وعدوَّكم وآخرين من دونِهِم لا تَعلَمونَهُم الله يَعلَمُهُم"(الانفال:60) اما اليوم فان المجمع الفقهي الإسلامي يعتبر أن التطرف والعنف والإرهاب ليست من الإسلام في شيء ، وأنها أعمال خطيرة لها آثار فاحشة ، وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له. 2

1- Schimid ,Alex , op, cit, p.129

2 د.أحمد علو - عميد متقاعد ، ملف بعنوان :الإرهاب في مفهومه وتداعياته من تحديدات اللغة إلى تباين وجهات النظر، مجلة الجيش ،العدد 340 تشرين الاول 2013 : عن اجتماع المجمع الفقهي الإسلامي الذي عُقِدَ في 10 كانون الثاني العام 2002 في رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرّمة في دورته السادسة عشرة.

أما مفهوم الكلمة الحالي كما تستعمله وكالات الأنباء الغربية فهو أي عمل يستخدم العنف والقوة ضد المدنيين ويهدف إلى إضعاف الروح المعنوية للعدو عن طريق إرهاب المدنيين بشتّى الوسائل.

كما يبدو ان تعريف الإرهاب هو من المشاكل الكبرى في العصر الحديث حيث ان تحديد كلمات مثل الحرب أو المقاومة أو الغزو أو التحرير التي تختلف معانيها وأسلوب استخدامها حسب الاتجاهات السياسية والعقائدية للشخص . قبل إعلان الحرب على الإرهاب كان تعريف الحرب هو صراع مسلح بين القوات المسلحة لدولتين ضمن حدود واضحة المعالم مثل حرب عالمية أولى أو حرب عالمية ثانية أو حرب الخليج الأولى ولكن الحرب على الإرهاب غيّرت كلياً المفاهيم القديمة في تعريف الحروب . إذ لايوجد في هذا النوع من الحرب بقعة جغرافية معينة يمكن أن تُعتبر جبهة القتال الرئيسية وحتى إذا تم تحديد حدود الصراع فان مجرد محاولة إطلاق تسمية على الحملة يكون موضوعاً مثيراً للجدل فعلى سبيل المثال ، يطلق البعض تسمية غزو العراق عام 2003 على الحملة العسكرية التي أطاحت بحكم حزب البعث في العراق بينما يطلق عليه البعض الآخر "عملية تحرير العراق" ويطلق البعض تسمية المقاومة العراقية على العمليات المسلحة التي تُشن على قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والسلطات التي تشكّلت عقب الحملة في العراق منذ عام 2003 بينما يطلق البعض الآخر تسمية العمليات الإرهابية عليها وهناك تقسيمات حتى بين المتفقين على استعمال مصطلح معيّن مثل "المقاومة" فالبعض يقسمها إلى تقسيمات ثانوية مثل المشروعة أو الشريفة وغير المشروعة ومن الأمثلة الأخرى هي حركة حماس في فلسطين التي تُعتبر من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل "منظمة إرهابية" بينما يعتبرها البعض الآخر "حركات جهادية" أو "تحررية" وإذا تم الأتفاق على تسمية الحرب على الإرهاب فان هناك اختلافاً في طريقة شن هذه الحرب فعلى سبيل المثال آمَنَ جورج و. بوش بمبدأ الهجوم مع سابق الإصرار لغرض الدفاع بينما يؤمن الاتحاد

الروسي بالتدخل في الشيشان فقط إذا كانت هناك ضربات مباشرة على مصالحها . في تموز 2005 تخلّت الإدارة الأمريكية عن استعمال مصطلح الحرب على الإرهاب وبدأت باستعمال "الصراع الدولي ضد التطرف العنيف" Global Struggle Against Violent Extremism . بغض النظر عن التسميات فإن هذا النوع من الحرب هو مثير للجدل .

أما الرد على مقولة ارتباط الارهاب بالدين الاسلامي وخاصة في العقد الحالي ، فقد جاء من قبل الزعماء والمراجع الاسلامية في مؤتمرهم تحت عنوان : "الاسلام ومحاربة الارهاب "عام 2015 حيث اعتبر الجميع بأن الأحداث الإرهابية ليست منتجاً خاصاً بديانة أو عرق أو جنس معين ، فالإرهاب ظاهرة بشرية ، مضيفين أنه على مر التاريخ تعددت أنواع الإرهاب باستمرار وبوسائل متعددة سواء أكانت دينية أو سياسية، واختلط الكثير من المفاهيم التي أصبحت غير متفق عليها أقلّه من ناحية التفاصيل. وفرّق المتحدثون في الجلسة بين الإرهاب والكفاح المسلح ، موضحين أن منظمة الأمم المتحدة حرصت في مواثيقها وإعلاناتها وقراراتها على تأكيد هذا التمايز ، فشرّعت حق الكفاح المسلح من أجل تقرير المصير أو تحرير أرض محتلة أو استرجاع استقلال مغتصب .

وتطرّق الحديث في الجلسة إلى استخدام الدين مظلّة للإرهاب مبينين نماذج من الهندوسية والبوذية واليهودية والنصرانية والإسلام ، مشيرين إلى أن هناك محاولات من جهة أو جهات لربط الإسلام ، بالذات، بالإرهاب دون غيره من الأديان 1.

وفي مطلق الاحوال هناك اتفاق عالمي شبه اكيد على اعتبار "داعش" منظمة ارهابية بصرف النظر عن خلفيات ومقاصد الدول او الجمعيات الداعمة له سراً او علناً.

---

1 المؤتمر الاسلامي العالمي – مؤتمر مكّة – تحت عنوان : الاسلام ومحاربة الارهاب ، 22- 25 شباط 2015

أخيراً ، في معرض تحديدنا هذا للارهاب نقصد باعتباره ظاهرة شائعة في العالم وخاصة في الشرق ولها سياقاتها ، سماتها ، تداعياتها ومحاذيرها ، فالتركيز هو على مضمون نتائجه خاصة تجاه المبادئ الاجتماعية الاساسية منها الحرية الديمقراطية مع ما تقتضيه من تاثيرات نفسية على الطرف المقصود . لأن الارهاب هو اكثر خطراً على الحياة السياسية السليمة وعلى الديمقراطية ، كونه يعتمد على منظومة عمل استراتيجية فائقة التخطيط لتحقيق أهداف لا تصب في مصلحة مستقبل البشرية .

البند الثاني : الديمقراطية

يقصد بالديمقراطية النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيب في حكم اقليم الدولة بطريقة مباشرة او شبه مباشرة . فالديموقراطية المباشرة هي النظام الذي بمقتضاه يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو نظام يستحيل تطبيقه الاّ في المجتمعات الصغيرة المقفلة ولامكان له في الاقاليم الكثيفة السكان . اما الديمقراطية شبه المباشرة (نيابية او شعبية) فهي نظام الحكم الذي يشترك فيه الشعب عن طريق ممثلين او عن طريق الاستفتاء او الاقتراع او الاعتراض الشعبي ويعرف عادة باسم الديمقراطية النيابية . والاساس في الحكم الديمقراطي ان كل فرد بالغ شريف له الحقوق ما لأي فرد آخر من الاشتراك في شؤون الدولة العامة ، ومع ذلك فان ازمة الحكم الفعلية تكون محصورة في يد طبقة محدودة هي الحكومة ، وذلك لاستحالة اشتراك عدد كبير من الافراد في ادارة شؤون البلاد . والوزارة في النظام الديمقراطي مسؤولة امام ممثلي الشعب ولهم حق اقصائها عن مناصب الحكم اذا لم تحز ثقتهم ، والحكومة الديمقراطية تكون ملكية دستورية او جمهورية موحدة او فيدرالية ، وفي جميع هذه الصور يقوم النظام على

اساس ان الامة هي مصدر السلطات 1. فالديمقراطية من حيث المبدأ هي عنوان الحرية والمساواة بكل ابعادها بين افراد المجتمع او الدولة ، فتتنافى مع الارهاب والقهر والظلم والقمع والتسلط مهما كانت الذرائع والميول التي يدّعي بها اصحاب هذه الحركات . فالارهاب هو ظاهرة عنفية لا يمكن قبولها مهما كانت اسبابها ومصادرها .

أما الديمقراطية فهي ثقافة وسلوك ووعي تاريخي، والديكتاتورية هي جذور ضربت في التربةلأسباب ودواعي يجب إدراكها.. وبغير فهم وإدراك لن يتحقق اجتثاث الديكتاتورية ومعها الارهاب والارهابيون ، ولن يتحقق تأصيل الديمقراطية فتبقى الأولى كابوساً قابلاً للتوالد بعد كل تضحيات لاجتثاثه ، وتبقى الثانية مطلباً إذا تم الحصول عليه فإن المشكلة كيف يجب توظيف هذا المطلب واستثماره 2 .

القسم الثاني : مسألة الارهاب والديمقراطية

ما بين ديمقراطية الارهاب وارهاب الديمقراطية ،كان لا بدّ من تحديد العنف والارهاب الذي هو جزء مهم من معالجة ارتباط تلك المسألة بالديمقراطية والا لما كنا بحاجة الى هذا التعريف ، حيث يبدو ان فعل "العنف " او "التعنيف" او "الارهاب" هو ميزة ثابتة في تاريخ المجتمعات خاصة في سيرورتها نحو الديمقراطية ، ما ادّى الى التضييق على الحريات الفردية في معظم الاحيان ، وخاصة في الدول التي تعتمد الديمقراطية اساساً لأنظمتها .

---

1 القاموس السياسي ، المرجع ذاته ، ص 547 - 548 .

2 عن الإرهاب والديموقراطيّة والإعجاز ، - حازم صاغية ، لحياةاصحيفة تاريخ 2015/5/12

البند الاول : تطور الارهاب والقيود على الديمقراطية

ظهر الارهاب والعنف في اساطير الشعوب وطقوسها ، فكانت معظم المجتمعات تقدم قرابين بشرية او حيوانية لارضاء الآلهة او تهدئة روعها .فالمجتعات البدائية لم تنجح على حد تعبير بعض البحاثة في تكوين نفسها الا في إظهار العنف في الحفلات العامة ، فكان يضحّى خلالها بضحية بشرية او حيوانية 1 وبهذه الطريقة كانوا يُبعدون عنهم شبح الثأر واخذ الثأر وذلك بتحويل العنف العام الى ضحية تتيح للجماعة ان تجد السلام بقتيل لن يُثأر له ، فيحفظوا المجتمع من الفناء . ولكن في مراحل لاحقة من التطور البشري ظهر القضاء ليحل محل هذه العادات في القتل (اي الحكم والمحاسبة دون وجوب اخذ الثأر) بغية زوال واجب الثأر وتقليص المجابهات بين البشر .

ان الصراع بين البشر لم يهدأ ابداً ، فالغزوات والفتوحات وقيام الامبراطوريات كلها تعطي الدليل بأن تاريخ البشرية حافل بالصراعات والحروب التي لا نهاية لها حتى اليوم .

عُرِف الارهاب بشكله الواسع (بالرغم من وجوده منذ بداية البشرية)خاصة في الامبراطورية الرومانية ما بين سنة 66 -73 قبل الميلاد عبر حركة سيكاري التي كانت تهدف الى تقويض تلك الامبراطورية . كما شهدته المجتمعات العربية في البداية وكذلك بعد ظهور الاسلام بدءً بما كانت تقوم به فرق الخوارج منذ إعلانها الانشقاق عن الامام علي بن ابي طالب ، ثم عبر

---

1 Girard , René ,La Violence et le Sacré , Grasset , Coll pluriel , Paris , 1982

ممارسات جماعة الحشاشين خلال القرن الحادي عشر1، كما مارسه بعض الحكام المستبدين الذين استولوا على الحكم بسفك الدماء والاغتيالات والمذابح الجماعية . فشكلت السلطة والحكم والنفوذ محور الصراع والنزاع في المجتمعات التقليدية هذه ، خاصة بين مختف العشائر والعصبيات والقبائل والطبقات وغيرها ، رغبة في الوصول الى الحكم لاكتساب المال والجاه . فكان غياب أي آلية للديمقراطية العادلة كالمؤسسات الشرعية التي يعترف بها عامة الشعب ، فكان الوازع الأهم لهذه الممارسات القمعية الارهابية هو التسلط المولد للاقصاء والاقصاء المضاد .

ان بعض الدراسات تظهر بأن الارهاب كفكرة سياسية ظهرت خلال الثورة الفرنسية عام 1789 على اعتبار ان الارهاب والدولة الديمقراطية الحديثة شكّلا توأمين ، فقد بدأ الارهاب كارهاب دولة خلال فترة دانتون وروبسبيار ، فخلال الثورة الفرنسية مورس العنف السياسي على اوسع نطاق من قبل روبسبيار وجماعة تنتمي اليه 2. وبالاستناد الى معظم المؤرخين فمن اصل سكان فرنسا آنذاك البالغ 27 مليون نسمة ، تمكنت تلك المجموعة من قطع رأس 40 الفاً بواسطة المقصلة واعتقلت 300 ألف آخرين . وبعد تلك الحقبة كاد السيناتور جوزيف ماكارثي ان يصيح روبسبيار القرن العشرين (1950-1954) في الولايات المتحدة الاميركية ، الا ان اتهاماته بالخيانة للآلاف لم تصل الى حد قطع رؤوسهم بالمقصلة او خنقهم في غرف كما فعل هتلر في الحرب العالمية الثانية .

---

1 - Lewis, Bernard,Les Assasins,Terrorisme et Pollitique dans l'islam Médiéval,présentation Maxime Rodinson Startégie, Berger Levrault. Paris.1982, pp7-8.

2 العكرة ، ادونيس ،الارهاب السياسي ن دار الطليعة ، بيروت ،1989 ،ص31

اما اسباب الارهاب فهي بالدرجة الاولى سيكولوجية ذاتية متعددة الجوانب ، فمنها سياسي ، اقتصادي اجتماعي ، ثقافي ، ديني وغيره. لأن الدافع الذاتي للممارسة العنف يستمد من قناعات نفسية واجتماعية تُشعر المرء بالاحباط او بالقمع واللامساواة والخوف من المصير المجهول فيؤسس للحقد والعنف وممارسة اي نوع من الارهاب وهنا يصح القول : " كل امرئ يحمل في أعماقه طاقة كبيرة من العدوان تثيرها فيه كل الاحباطات لأسباب ذاتية تأججت طاقة العدوان عند المرء بحيث باتت تهدد بتفجير كيانه من الداخل . تجاه هذه الاخطار يحاول المرء ان يحتمي فيُسقط العدوان الى الخارج "1 هذا ما اشرنا اليه آنفاً حين تطرقنا الى العنف ومصادره وانواعه .

من هذا المنطلق علينا الاستنتاج عند تحديد أي سبب او وازع يؤثر في اعتماد الارهاب في مكان او زمان ما ، يجب ان تؤخذ الفوارق البشرية بين الناس بعين الاعتبار 2

فالاسباب السياسية قوامها طريقة بعض الجماعات في التعبير والرفض لمبادئ معينة على ان يتسم هذا الرفض بالعنف الدموي ؛ فثورة الرأي العام ضد السلطات وبواسطة الترويع والتخويف العام بالاضافة الى إستهداف رموز السلطة الحاكمة تعبّر عن رفض أي سيطرة عنصرية داخلية كانت ام خارجية.

---

1 سليم قرحالي ، مفهوم الارهاب في القانون الدولي ، جامعة الجزائر 1989 ، ص19

2 د. ملحم قربان ، القانون الطبيعي ، في سلسلة قضايا الفكر السياسي مجد ، بيروت ، 1982(هذا ملخّص ما توصل اليه في معرض تحليله لقضايا الفكر السياسي والانساني)

اما الاسباب الاقتصادية والاجتماعية فهي من جراء تعاظم دور الاقتصاد في الحياة الدولية ومعيارتصنيف الدول بين غنية -قوية وفقيرة او نامية – ضعيفة . لذلك اصبح التخريب المتعمّد للاقتصاديات العالمية من أهم دوافع الارهاب السياسي للفترة الحالية من أجل القضاء على بعض الدول وتخريب أنظمتها الاجتماعية وخلق بؤر صراع داخلها . امّا العامل الاجتماعي فهو أيضاً دافع قوي للانضمام الى التنظيمات الارهابية بسبب تفشي الفقر والبطالة والتضخّم وارتفاع الاسعار مما يؤدي الى العجز عن تلبية ضرورات الحياة الكريمة ، غالباً ما يولّد عند الانسان الشعور بالانتقام .

ان الاسباب الثقافية والدينية للارهاب هي نتيجة التطرف الديني والفكري والثقافي ، والتعصب المذهبي ، الذي يؤثر سلباً بشكل خاص على فئة الشباب لخلق الفتن بين الطوائف . كذلك حالة التمرّد والاستهانة بالقيم الدينية من جانب الدولة وإهدارها لحقوق الاقليات ، يؤدي الى العنف دفاعاً عن تلك القيم ضد الاغلبية او ضد اجهزة الدولة نفسها والمثال على ذلك : السيخ في الهند، اليهود المتطرفون في اسرائيل وجماعات الاسلام السياسي في مصر والجزائر 1 وغيرها على الساحة العربية والافريقية وسائر الدول الاخرى التي تعاني من وطأة الارهاب اليوم .

ان أسباب ظهور الحركات الاصولية الارهابية هي بالغالب نفسية ، اجتماعية وتنافسية فهي متعددة ، تكاد لا تحصى ولكن أسبابها الأهم تتعلق بالدول وبطريقة الحكم والحكومات وخاصة القمعية والاستبدادية منها (اللاديمقراطية) و"عجزها عن ايجاد الحلول للأزمات المتعاقبة

---

1 احمد حسين سويدان ، الارهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ،2002 ص47

والمتفاقمة"1 على شتى الصعد . كذلك هناك عوامل تسهم في إضرام نار الارهاب وتكون احياناً من خارج الحدود ولغايات محددة من قبل أطراف معينة ومبهمة من جانب آخر .

من هنا فالمعطى السياسي يشكل عصب الظاهرة وهو المحرك لمعظم النشاطات الارهابية المعاصرة ، فالعوامل النفسية والاجتماعية قد تؤمن استعداداً نفسياً لقبول العنف وممارسته ، بيد انها عاجزة عن تفسير دوافع الارهاب بإطاره السياسي العام .

بلغ التأثير الارهابي بشكلٍ سلبي على الحريات العامة للمواطنين والديمقراطية حيث بدأت بعض الدول تعمل على تقييد وتضييق مساحات الديمقراطية في أنظمتها واصبحت تسن قوانين وتشريعات تحد من حركات مواطنيها وتتدخل بخصوصياتهم ولا سيما الاقتصادية منها ، كمراقبة الحوالات المصرفية وتقنين الاقتصاد الرقمي على سبيل المثال . وهذا لم يحدث من قبل بالشّكل الحالي وخاصة في الدول الاوروبية والاميركية وغيرها .

البند الثاني : أثر الارهاب على الديمقراطية

ان الاثر السلبي للارهاب على ممارسة الديمقراطية يظهر بشكل واضح اليوم ؛ على الرغم من ان اتجاه الدول نحو الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان بأبعد مضامينها . ففي هذا الاطار لابد من ذكر ما يحدث في معظم الدول وفي كل القارات من تشدد الرقابة على المسائل التي تعتبر من ضمن الحريات الفردية والخصوصية الشخصية او الفردية ، وجديدها على سبيل المثال عندما صوّت البرلمان الفرنسيّ على قانون يقضي بتعزيز السلطات الأمنيّة في مراقبة

1 كريم مروه ، حوار الايديولوجيات ، دار الفارابي ، بيروت ، طبعة اولى ،1997 ص 31-36/ حيث اشار الى ظهور الارهاب في بعض الدول نتيجة عجز الحكومات المتعاقبة عن ايجاد الحلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية ....وعدم التطور...والاستبداد السياسي ...

المواطنين ، بل التطاول عليها ، لهدفٍ وصفه الإعلام بـ «منع الهجمات الإسلاميّة». وكان اللافت أكثر أنّ القانون هذا ، الذي صيغ بعد ثلاثة أيّام على جريمة «شارلي إيبدو»، نال تأييد 438 ومعارضة 186 صوتاً. بالاضافة الى ما نشهده اليوم من تضييق الرقابة على االخصوصيات الفردية والاتصالات والمخابرات الهاتفية والالكترونية الشخصية بعد الهجمات الارهابية في باريس في تشرين الثاني 2015 .

ان ذلك يشير الى توسيع الرقابة الجماعيّة على المواطنين ويعطي الدولة الكثير من السلطات التدخّليّة، كما يهدّد استقلاليّة المواطن في بلدٍ يتغنّى نظامه بالديمقراطية ومميزاتها وأعمق مضامينها من حيث المبدأ.

والمثال الآخر عن التضييق على الديمقراطية ، ان مجلس العموم الكنديّ باشر التداول في قانون موصوف، هو الآخر، بمناهضة الإرهاب، قانونٍ استدعاه، كما يقول رعاته ، هجوم العام 2014 على البرلمان الكندي . ويتيح هذا القانون لوكالة المخابرات الكنديّة أن تمدّ نشاطها التجسسي إلى الخارج ، وأن تُقدم على توقيفات استباقيّة . وهنا أيضاً يمتدّ تجريم الإرهاب إلى فضاء الإنترنت، ما حمل أربعة من رؤساء الحكومات السابقين وخمسة من قضاة المحكمة الكنديّة العليا على توجيه رسائل عامّة تتراوح بين التحفّظ والتنديد، خصوصاً أنّ «الصياغة الغامضة» للقانون تمكّن الحكومة من استخدامه اعتباطاً.

وهنا يظهر إجماعان بارزان، ألاول على إخضاع التواصل الاجتماعيّ والعوالم الافتراضيّة للرقابة، والثاني على التلاقي بين يسار فرنسا ويمين كندا في موقف لم يعارضه يمين فرنسا

---

1 حازم صاغية ، بحث عن الإرهاب والديموقراطيّة والإعجاز ، الحياة 12 أيار 2015

ولا يسار كندا.

وإذا صحّ ما يحذّر منه المحذّرون من أنّ وجهة كهذه تحدّ من الحقوق والممارسات الديموقراطيّة ، فهي تترافق مع النكوص الذي تعانيه الثورات العربيّة، ما يؤكّد، مرّة أخرى، أنّ الوجهات الكبرى في عالمنا اليوم لا يمكن إلاّ أن تكون عالميّة، وإن تفاوت التعبير عنها بين منطقة وأخرى . ما يدعو للقول أنّ الأحداث التي أملت على الفرنسيّين والكنديّين أن يفعلوا ما فعلوه لا ترقى إلى نظرة موحدة للجريمة الإرهابيّة في 9/11. لكنّ الأخيرة، بوصفها النمط - البدئيّ، تستطيع أن تدلّنا على مدى الهستيريا التي يمكن أن تطلقها الأعمال الإرهابيّة في أيّامنا هذه.

في مجال التشدد وانتهاك الديمقراطية بسبب الارهاب، لا بد من التذكير بأنّ جورج دبليو بوش الذي فاز بالرئاسة في أواخر 2000 بـ 537 صوتاً في ولاية فلوريدا، وصل إلى البيت الأبيض مطعوناً برئاسته، إذ تفوّق عليه منافسه آل غور بنصف مليون صوت على نطاق وطنيّ. إلاّ أنّ 9/11 حوّلت بوش من نابوليون في طوره الأوّل، أي كمغتصب للسلطة، إلى نابوليون في طوره الثاني، أي كهادم للعالم القديم ومحرّر للشعوب. ولئن قيل بحقّ إنّ هذه الصورة لم تعش طويلاً ، بقي أنّها أدّت إلى حربين كبريين في أفغانستان والعراق، وإلى إخضاع الديموقراطيّة الأميركيّة نفسها الى«القانون الوطنيّ» الشهير . فالإرهاب اليوم يكاد يكون من طبيعة إعجازيّة(1)، لا يخفّف من ذلك تفنيد الظاهرة أو تبيان تهافتها . وهي وجهة لا زالت سارية المفعول على نطاق العالم الغربيّ كلّه، وإن بقدر من التفاوت . بيد أنّ الشيء المؤكّد أنّ الحسابات لا تزال تضيق عن أخذها ، وأخذ تداعياتها علينا وعلى العالم، في الاعتبار خاصة من قبل منظمة الامم المتحدة حيث لم تتمكن للوصول الى حلول نافذة بهذا

---

1 حازم صاغية ، بحث عن الإرهاب والديموقراطيّة والإعجاز ، الحياة 12 أيار 2015

الشأن ولأسباب متعددة ؛ بالرغم من اهتمامها بدراسة الاسباب الكامنة خلف الارهاب ، الذي يودي بأرواح بشرية ويعرّض الحريات الاساسية والديمقراطية للخطر بواسطة التقارير المتلاحقة فحسب ، مع اقتراح بعض الاجرءات الآيلة الى تفادي التمييز العنصري واعطاء الشعوب حقوقها المشروعة والتقيد بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعمل على مساعدة الشعوب الضعيفة على تحقيق حريتها. بالاضافة الى وضع تصور لمعالجة ظاهرة الارهاب وتحقيق الامن والسلم الدوليين القائمين على احترام حقوق الانسان وعلى الشرعية الدولية ومكافحة الارهاب وعلى تأكيد العلاقات السلمية بين الشعوب في كل مكان (1).

وفي هذا الاطار لا بد من القول ان الديمقراطية يجب ان تسود اي نظام عالمي جديد (او مرتقب) التزاماً بقضية السلام في العالم ، مع السعي الى تحقيق هذه الديمقراطية على المستويين الخارجي والداخلي لدى الامم ؛ حيث ان النظام الدولي الحالى لم ينطوِ على الكثير من الديمقراطية في آلية التعامل بين الدول ، خاصة بين الدول القوية والضعيفة لأن مصالح الدول الكبري تطغى في اهتماماتها على الدول الضعيفة . بالاضافة الى اعتماد الديمقراطية على المستوى الداخلي لبلوغ الاستقرار بين الفئات في كل دولة تعاني الانقسامات والانشقاقات المؤدية الى الارهاب ، فالنضال من اجل الديمقراطية هو لوضع حد لاستغلال وقمع حريات وقهر وتعذيب الانسان بشكل عام وليس لارساء أي ديمقراطية مزعومة او ظاهرية تستبطن في طياتها استبدادٍ أو قمعاً من نوعٍ آخر .

وسوف لا يتم ذلك الا بتلقين الاجيال الصاعدة مبادئ حقوق الانسان والعناصر الثقافية الاساسية مع تربية قواهم الفكرية والخلقية وانماء الشعور الوطني ، لدى الاسر والمدارس والمعاهد العليا والمجتمع والدولة، مع الانفتاح على الغير في الداخل والخارج دون اي نوع

---

1 السماك ،محمد ، الارهاب والعنف السياسي ، دار النفائس ،1992 ، ص198

من التعصب، فتسود العدالة والوعي والمسؤولية بواسطة المؤسسات وليس الافراد ، أي مؤسسات عامة وغير حكومية ومؤسسات رقابية على المسؤولين وعلى كافة القطاعات المتعددة ليسود منطقها بتطبيق القوانين على ادارة الشان العام ، لتحول دون السماح لأي فرد متسلّط او أي ارهاب الولوج داخل اي مجتمع او دين او دولة .

استنتاج

يمكن القول في النهاية ان الارهاب يبقى طارئاً مارقاً لا يدوم مهما تذرع به مرتكبوه ومهما اعطي من الاهمية العالمية والتخويف او أي صفة نضالية سياسية او سلطوية ، هو عمل ارهابي كما يدل اسمه عليه ولا يتصل بالسياسة من اي ناحية لا بل هو منافٍ لها ولا يمكن مقارنته بأي عمل انساني فهو لايرسم مستقبل البشرية بالرغم من انه يلعب دوراً سلبياً معيقاً لتقدمها ونموها .

اما الديمقراطية فتبقى الطريقة الامثل للحكم وهي من دون شك سوف تربح المعركة على التطرّف والارهاب مهما طال أمده ورغم كل المعوقات ، كونها تسعى على الاقل بأن يحكم الفرد ذاته بذاته ، وضمان حقوق الغير مع ما يتطلب ذلك من حقوق مدنية وحفظ الكرامه الانسانية من طغيان الارهاب والديكتاتورية والتعسّف ...

فالخوف من العودة الى الرجعية والتعصب الديني والعنصري الخ ...في الكثير من الدول وخاصة منها في الشرق الاوسط ، لامبرر له بالرغم مما يحصل اليوم في الكثير من هذه البلدان من قتل ودمار للحضارات الانسانية بالذات ، لان سبب ذلك هو الفوضى الحاصلة مع تعدد اسبابها وخلفياتها ودوافعها المعلنة وغير المعلنة . ان ذلك يبقى مارقاً مهما طال امده لأن الشعوب لا يمكنها الركون الى الحالات الطارئة ، بل الى سيرورة التطور والتقدم نحو الافضل مهما حصل من معاثر . وبالرغم من الخوف من مقولة الارهاب الدولي وتطوراته

الكارثية على عالم اليوم 1 . لان القسوة والعنف هما الاستثناء ولا يلجأ إليهما إلا العاجزون عن التعبير بالوسائل الطبيعية السلمية، من جهة عدم ثقة الفرد أو الجماعة بقوة أو صحة أفكارهم وقناعاتهم فيعمدون إلى فرضها على الآخرين بالقهر والإكراه.

اما الديمقراطية المطلوبة اليوم فليست قمعاً آخر ، حيث يراد في أكثر الاحيان تطبيقها بشكل مشوّه في بعض البلدان او يراد تعميمها بشكل منحرف خدمة لبعض البلدان او بعض الزعماء العالميين او المحليين ؛ فتستحيل الى ديكتاتورية وارهاب مغلّفين بالشكل الديمقراطي كما هو حاصل اليوم في معظم الدول ، وفي كثير من الأحيان. فالديقراطية تبقى هي هي والارهاب هو الارهاب ، فاللبس والتضليل بينهماغير مجدٍ وما على الشعوب والحكام والقيمين على مسار العالم اليوم إلا ان يعملوا على حماية العالم من رواسب تترك مجالاً للارهاب ان يبرز بين الحين والآخر ،وان تصوره عابرة وطارئة بالرغم من جذوره التاريخية ومساحة امتداده في عالم اليوم . والاجابة على الاشكالية المطروحة " هل يجوز اعتبار الارهاب والديمقراطية في آن معاً ظاهرتين سياسيتين ؟ " أي حول اعتبار الارهاب من صلب العمل السياسي ؟
ان الاجابة تبيّنت ، من خلال البحث ،على الشكل التالي : ان الديمقراطية هي في صلب العمل السياسي او النظام السياسي المشروع ، اما الارهاب فهو يدل اسمه عليه كما تبين لنا . وهو جريمة ضد الانسانية ، وضد حقوق الانسان والمواطن ، ولا يمتُّ الى العمل السياسي او السلطوي او الشرعي بأي صلة . ويجب استنكاره تاريخياٍ ، ونفيه من عالم اليوم وتحاشي

---

1 ان الكثير من الكتاب والمحللين يعتبرون بان الارهاب يبقى عميق الجذور وله ابعاد ومقاييس ايديولوجية عالمية تملي رغبة من قبل بعض الدول الى ادانة خصوم دولهم على الساحة الدولية ، ما يسبغ على الارهاب صفة شبه دائمة بشكلٍ او بآخر ، ومن هؤلاء : Saliber , Edward , Victor Barbara , Raufer Xavier….

حدوثه في المستقبل في أي مكان من العالم. فالعمل على تحقيق ذلك واجب عالمي ومحلي على حد سواء ، والسؤال المطروح هنا أين هي نقطة البداية ومن يباشر بها وسط التناقض الحاصل على صعيد الدول والمجتمعات والاديان وخاصة لناحية تحديده وسبل معالجته.